المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
Numéro 18, JUILLET 2025
REMEJE
العدد 18، يوليوز 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

السلم الاجتماعي المستدام: مفهومه وأبعاده القيمية

Sustainable Social Peace : Conceptual Framework and Ethical Dimensions

ZAKARIA LAAROUSSI زكرياء لعروسي

طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية،

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط

ملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم السلم الاجتماعي المستدام من زاوية تحليلية متعددة الأبعاد، تستند إلى المنظورات الفلسفية والروحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ينطلق من تجاوز الفهم السطحي للسلم بوصفه غيابا للنزاع، إلى اعتباره بنية متكاملة تقوم على العدالة والحرية والثقة والإصلاح الأخلاقي للفرد والمجتمع.

يؤطر البحث المفهوم استنادا إلى نظريات جون رولز حول العدالة كإنصاف، وفوكوياما حول الثقة كمقوم للسلم، وأمارتيا سن حول الحريات كأداة للتنمية، كما يستدعي البعد الإحساني والتزكوي بوصفه شرطا داخليا لاستدامة السلم، مستعرضا أثر التصوف المغربي في تحقيق التعايش السلمي محليا وعالميا.

يناقش البحث العلاقة بين السلم الاجتماعي والأمن الإنساني، ويحلل تحديات الاستقرار في ظل الأزمات البيئية والاقتصادية وتفاوت التنمية. ويخلص إلى أن السلم الاجتماعي لا يتحقق بمجرد الأدوات السياسية والاقتصادية، بل يحتاج إلى بنية قيمية وروحية تعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان وذاته، وبين الفرد والمجتمع، ضمن مشروع حضاري جامع.

الكلمات المفتاحية: السلم الاجتماعي المستدام، العدالة التوزيعية، الأمن الإنساني، الثقة المجتمعية، التصوف، التزكية، الإحسان، العدالة البيئية، الفلسفة السياسية المعاصرة، الاقتصاد التضامني، الهوية الثقافية، الحوكمة العالمية، الحق في التنمية، الاستقرار المجتمعي، الحوار بين الثقافات، القيم الأخلاقية المشتركة.

Abstract :

This research examines the concept of sustainable social peace from a multidimensional analytical perspective, incorporating philosophical, spiritual, social, political, and economic frameworks. It moves beyond the simplistic interpretation of peace as merely the absence of conflict, approaching it instead as

an integrated structure founded on justice, freedom, trust, and moral reform at both individual and societal levels.

The research contextualizes the concept through John Rawls' theory of justice as fairness, Francis Fukuyama's views on trust as a pillar of peace, and Amartya Sen's perspective on freedoms as tools for development. Additionally, it integrates the spiritual dimensions of benevolence (Ihsan) and purification (Tazkiyah) as essential internal conditions for sustainable peace, highlighting the role of Moroccan Sufism in fostering peaceful coexistence both locally and globally.

Moreover, the research explores the relationship between social peace and human security, analyzing challenges to stability posed by environmental crises, economic disparities, and uneven development. It concludes that social peace cannot be sustained merely through political and economic mechanisms ; rather, it requires a values-based, spiritual framework that restructures the relationship between individuals and their inner selves, and between individuals and society, within a comprehensive civilizational project.

Keywords: Sustainable Social Peace, Distributive Justice, Human Security, Social Trust, Sufism, Tazkiyah (Spiritual Purification), Ihsan (Spiritual Excellence), Environmental Justice, Contemporary Political Philosophy, Solidarity Economy, Cultural Identity, Global Governance, Right to Development, Social Stability, Intercultural Dialogue, Shared Ethical Values.

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي أذهانهم يجب أن تبنى حصون السلام".

إعلان اليونيسكو

يمثل السلم الاجتماعي إحدى القضايا الإنسانية المعقدة التي تتشابك فيها الأبعاد الفكرية والاقتصادية والبيئية والدولية؛ إنه أكثر من مجرد وقف النزاعات، فهو حالة من الاستقرار والتوازن تتطلب بناء نظم سياسية واجتماعية واقتصادية قائمة على القيم الأخلاقية، وتدعيم الثقة بين الأفراد والمؤسسات. وتزداد هذه الرؤية تعقيدا في ظل التحديات المتزايدة للعالم الحديث، مثل التنوع الثقافي، الفقر، الصراعات على الموارد، وانعدام الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية. من هنا، يكتسي النقاش حول ماهية السلم الاجتماعي وأبعاده المختلفة أهمية متجددة خصوصا في ظل الواقع المعاصر.

إن فهم السلم الاجتماعي يتطلب التوسل بمنظورات متعددة تتراوح بين الفلسفات السياسية الكلاسيكية، إلى التصورات الحديثة التي تجمع بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة كركائز لتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، يثير هذا المفهوم أسئلة جوهرية تتعلق بحدود السلم الاجتماعي، وهل يمكن اعتباره هدفا نهائيا أم عملية مستمرة تتطلب مراجعات ووقفات دائمة، واستحضار الواقع والظروف المتغيرة. كما يتطلب إدراكه فهم العلاقة الجدلية بين العدالة الاجتماعية والسلم، والتي تشكل تحديا في سياقات تتسم بالتعددية الثقافية والفجوات الاقتصادية.

على المستوى الدولي، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في دور النظام الاقتصادي العالمي في تحقيق السلم الاجتماعي. فبينما تسهم سياسات النمو الاقتصادي في تحقيق استقرار نسبي، غالبا ما تؤدي الفجوات الاقتصادية إلى تعزيز التوترات الاجتماعية داخل الدول وبينها. هذا الطرح يثير إشكالية مركزية حول كيفية تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والتنموية العالمية والاستقرار الاجتماعي.

وتضيف التحديات البيئية بعدا جديدا لمفهوم السلم الاجتماعي، حيث أصبحت النزاعات حول الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية مصدرا رئيسيا للصراعات المحلية والدولية، ويؤدي استنزاف الموارد البيئية وارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية، مما يهدد الاستقرار المجتمعي في العديد من المناطق. ويتطلب هذا التحدي مقاربة شاملة تدمج بين حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يصبح السلم الاجتماعي في هذا السياق جزءا من الاستجابة للأزمات البيئية العالمية.

وتفتح هذه التعقيدات الفكرية والاجتماعية الأفق أمام إشكالية رئيسية: كيف يمكن تحقيق سلم اجتماعي مستدام في عالم طغت عليه نزعات الصراع والاقتتال، وتتزايد فيه التحديات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية؟

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نتساءل، هل يمكن لمفهوم السلم أن يتجاوز كونه حالة مؤقتة إلى رؤية شاملة تُعالج جذور النزاعات وتعزز استدامة التعايش الإنساني؟

المحور الأول: أي سلم اجتماعي نريد؟

إن السلم، في تعريفه الضيق، يعني غياب الحرب، ويتحقق بوقف نزيف الاقتتال والتعارك الجسدي، وإخماد نيران الفتن، بيد أن هذا النوع من السلم ينتظر الحرب حتى يتحقق، ليصبح مرحلة تابعة للحرب، وهو سلم سلبي مؤقت، ويقابله السلم الإيجابي الذي ينطلق من بناء مدركات جماعية تؤمن بالعيش المشترك والتوافق والمصلحة الجماعية، ومن منطلقات أخلاقية؛ استحضار منظومة القيم والفضائل، وفي مستويات ائتمانية، الفهم عن الخالق في مراده من الخَلق.

ومن هنا؛ يمكن القول إن "السلم حالة تسود فيها الطمأنينة النفسية والروحية والسكينة بين أفراد المجتمع لتنعكس على العلاقات بين الأفراد والجماعات، ليكون السلم الاجتماعي حالة من الوفاق تضمن بالدرجة الأولى الكليات الخمس، ومكملاتها؛ الدين والنفس والأموال والأعراض والعقول"[1].

إن فهم السلم الاجتماعي، من ناحيتي التأصيل والتنزيل، يتطلب التطرق للمفهوم من خلفيات فكرية مختلفة، وبدلالات أعمق، وعلى وجه التحديد طرح السلم المجتمعي من منظور الأمن الإنساني.

1.1 السلم الاجتماعي: الدلالات والخلفيات

يعد السلم الاجتماعي حالة من الانسجام بين أفراد المجتمع، حيث تُدار العلاقات والنزاعات بطرق سلمية ويتم احترام حقوق الجميع. ولا يُعبر هذا السلم عن غياب العنف فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى بناء نظم اجتماعية تضمن العدالة والمساواة بين الأفراد، ويُمكن تفسير هذا المفهوم من خلال مبدإ "العدالة كإنصاف"، الوارد في كتاب A Theory of Justice، فيعرّف جون رولز السلم الاجتماعي بأنه تحقيق الاستقرار والانسجام داخل المجتمع، والذي يعتمد بشكل أساسي على وجود مؤسسات عادلة تضمن توزيعا منصفا للحقوق والواجبات، مع إتاحة الفرص المتساوية للجميع. ويوضح رولز أن السلم الاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكّن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، من الشعور بأنهم يتمتعون بفرص متساوية للمشاركة في الحياة العامة، وأن احتياجاتهم الأساسية مضمونة.[2]

وفق رولز، فإن السلم الاجتماعي ينبع من التزام المجتمع بمبدأين رئيسيين: الحرية المتساوية؛ لكل فرد الحق في التمتع بأوسع نطاق ممكن من الحريات الأساسية المتساوية. والعدالة التوزيعية؛ يتم ترتيب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تعمل لصالح الأقل حظا.[3]

[1] عبد الله بن بيه، تأصيل السلم والإسهام فيه، مجلة السلم، العدد الأول، أبوظبي، 2018، ص38.

[2] John Rawls, A Theory of Justice, Harvard University Press, Cambridge (1971), pp. 7-12.

[3] Ibid.

وتؤكد فكرة رولز أن غياب العدالة يخلق شعورا بالظلم، يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وتقويض السلم. لذا، فإن السلم الاجتماعي في رؤيته هو نتيجة مباشرة لعدالة المؤسسات وقدرتها على تحقيق توازن عادل بين الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية.

لكن هذا التصور النظري يواجه تحديات كبيرة عند محاولة تطبيقه على أرض الواقع، خاصة في المجتمعات المتعددة ثقافيا ودينيا. وقد يُنظر إلى العدالة بشكل مختلف من قِبل الجماعات المختلفة، ما يُثير تساؤلات حول كيفية تحقيق توازن بين العدالة كهدف والسلم كوسيلة. على سبيل المثال، في دول تعاني من انقسامات تاريخية عرقية أو دينية، قد لا تكون العدالة التوزيعية وحدها كافية لتحقيق الانسجام، مما يستدعي استخدام أدوات مثل الحوار المجتمعي، والتفاهم الهوياتي وآليات العدالة الانتقالية.

ويرى فرانسيس فوكوياما أن السلم الاجتماعي حالة ترتكز على وجود مستوى عالٍ من الثقة المتبادلة داخل المجتمع، مما يسمح بخلق بيئة مستقرة ومتعاونة تُسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. والسلم الاجتماعي من منظوره لا يعني غياب النزاعات، إنما يعتمد بشكل أساسي على تعزيز القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة التي تعزز من الروابط الاجتماعية وتقلل من الاصطدامات بين الأفراد والجماعات. كما يشير فوكوياما إلى أن الثقة تُعتبر جوهر السلم الاجتماعي، حيث تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الأنظمة القانونية والرقابية. بدلاً من ذلك، تُسهم القيم الأخلاقية مثل الصدق، النزاهة، والاحترام المتبادل في بناء نظم اجتماعية أكثر مرونة وانسجاما؛ ففي المجتمعات ذات الثقة العالية، يكون الأفراد أكثر استعدادا للتعاون والمشاركة في المشاريع الجماعية، مما يقلل من احتمالية النزاعات ويعزز من قدرة المؤسسات على الاستجابة للتحديات.[1]

يؤكد فوكوياما أن المجتمعات التي تفتقر إلى الثقة وتغيب فيها القيم المشتركة تواجه تحديات كبيرة في تحقيق السلم الاجتماعي، بدلا من التعاون، تسود مشاعر الريبة والانقسام، مما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وزيادة احتمالية النزاعات. بناءً على ذلك، يرى فوكوياما أن السلم الاجتماعي يتطلب استثمارات مستدامة في تعزيز القيم الأخلاقية والثقة، والتي تُعد ركائز أساسية لاستقرار المجتمعات وازدهارها.[2]

ويطرح سؤال مركزية السلم الاجتماعي، لفهم كنه، وهل يمكن اعتباره هدفا نهائيا؟ وببلوغه نكون قد حققنا مناط الاستقرار والاستدامة؟ والجواب أن السلم الاجتماعي عملية مستمرة تتطلب مراقبة وترقبا واستدامة؛ فرغم أن بعض المجتمعات تمكنت من تحسين النظم القانونية، وتحقيق مستويات عالية من العدالة التشريعية، ونسبة كبيرة من الثقة، والاهتمام المعلن بالقيم والأخلاق، إلا أنها قد تعاني من فجوات اقتصادية كبيرة، ما يُعزز مشاعر الظلم بين فئات معينة، وهذه الفجوات تُهدد الاستقرار لأنها تُظهر تناقضا بين المبادئ المعلنة والواقع المعاش، ما يؤدي في النهاية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية.

[1] Francis Fukuyama, Trust : The Social Virtues and the Creation of Prosperity, Free Press, New York (1995), pp. 35-42

[2] Ibid.

تشكل دراسة مفهوم السلم الاجتماعي عملية مركبة، تحتاج التحديد المفاهيمي، والتفكيك البنيوي على الصعيدين الوطني والدولي؛ فالواقع الدولي لا يخلو من النزاعات الاقتصادية والثقافية، القائمة على الانتهاكات الفردية للحريات، مما يجعل "العدالة العابرة للحدود" ضرورة لضمان الاستقرار العالمي، ونستحضر في هذا الصدد، أمارتيا سن Amartya Sen الذي يُبرز مفهوم "الحرية" جوهرا للتنمية، حيث يعتبر أن توسيع الحريات الفردية هو الهدف والوسيلة لتحقيق التنمية[1]، وبالرغم من أن سن لا يقدم تعريفا مباشرا للسلم الاجتماعي، إلا أنه يشير إلى أن تحقيق السلم الاجتماعي يتطلب إزالة العقبات التي تعيق الحريات الأساسية للأفراد، مثل الفقر، والجهل، والتمييز.

يرى سن Sen أن تعزيز الحريات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية يُسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارا وتماسكا، مما يؤدي إلى تحقيق السلم الاجتماعي؛ ويمكن أن نفهم منه أن السلم الاجتماعي، هو نتيجة لتوسيع الحريات والقدرات البشرية، مما يتيح للأفراد المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إذن؛ يتجاوز السلم الاجتماعي، وفق رؤية سن، مجرد غياب النزاعات ليصبح حالة من التحرر الشامل الذي يتيح للأفراد المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة الاجتماعية؛ فالحرية عنده قادرة على بناء مجتمعات أكثر عدالة واستقرارا، وغياب الحريات السياسية والاقتصادية يقود إلى الشعور بالاغتراب والتهميش، مما يزيد من احتمالية النزاعات داخل المجتمعات وبينها. وبمفهوم المخالفة، فإن تمكين الأفراد من الوصول إلى الفرص التعليمية والاقتصادية والسياسية يخلق بيئة تسودها الثقة والانسجام.

بهذا المعنى، فالسلم الاجتماعي، كما يراه سن، ليس مجرد حالة سكون واستقرار، بل هو ديناميكية مستمرة تعتمد على توسيع نطاق الحريات الفردية والجماعية لتحقيق العدالة والاستدامة.

وهنا يطرح سؤال إصلاح الفرد، الذي هو موضوع هذا السلم، وأس تحقيقه، وسبب تدميره، هل تكفي مقاربات النظر إلى مادية الإنسان بعيدا عن وجدانه وروحه؟ وهنا "نتفق مع سبينوزا عندما يقول: ليس السلم عدم الحرب وإنما السلم اتحاد الأرواح. فإن كلمة اتحاد الأرواح حكمة، والحكمة ضالة المؤمن، فاتحاد الأرواح يعني اعتماد قيم راسخة في النفوس تمثل السلم الاجتماعي، تجلب الطمأنينة وتُنزل السكينة وتتشكل في مظاهر التضامن والتعاون والتعاطف والتجاوب في الأفراح والأتراح"[2]. وهنا تكمن أهمية التربية والتزكية لإصلاح أروح البشر، حتى يشتعل مصباح اتصالها، وتهيء للعروج إلى حضرة إتمام مكارم الأخلاق.

واعتبارا للأدوار التربوية الكبرى التي أصبح يلعبها علم التزكية، الذي يدرس مقام الإحسان وهو أسمى مقامات الرسالة السماوية المحمدية، باعتباره رؤية أخلاقية وقيمية، تتجاوز حتى حدود البراديغم، كان لزاما الوقوف على منظور الرؤية التزكوية للسلم

[1] Amartya Sen, Development as Freedom, Oxford University Press, Oxford (1999) : pp. 12-15.

[2] عبد الله بن بيه، نفس المرجع السابق.

الاجتماعي، فبوصفها منهجا روحيا وأخلاقيا، تقدم نموذجا متكاملا للسلم الاجتماعي يستند إلى مبادئ المحبة والتسامح والعدالة، ويُركز روادها على إصلاح الفرد كخطوة أولى لتحقيق السلم الاجتماعي، إذ يرون أن سلام النفس شرطٌ لتحقيق السلم الاجتماعي.

ويؤكد علم التزكية على ضرورة تطهير القلب من الحقد والكراهية، معتبرا أن العلاقة بين الإنسان وخالقه تقوم على الحب المطلق، وهذا الحب يمتد إلى العلاقة مع الآخر، وتقوية العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، من خلال تعزيز القيم الروحية، حيث تتحول الروابط الاجتماعية من كونها مادية بحتة إلى علاقات روحية قائمة على التضامن والتعاون، وهذه الرؤية تجعل من السلم الاجتماعي قيمة مستدامة تُحقق الانسجام بين مختلف الفئات المجتمعية[1].

من الجانب الاجتماعي، يُظهر علم التزكية اهتماما كبيرا بتعزيز قيم العدالة والمساواة، باعتبارها دعائم أساسية للسلم الاجتماعي[2]، ويُركز على فكرة "الأخوة الإنسانية" التي تجعل من المجتمع نسيجا موحدا، بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الثقافية. وهذه القيم انتقلت فعليا من التنظير إلى التنزيل، وترجمت إلى ممارسات عملية، مثل تقديم المساعدة للفقراء، وإقامة مؤسسات تعليمية وصحية تخدم الجميع دون تمييز. من هنا، يُمكن القول إن علم التزكية يُقدم نموذجا عمليا للسلم الاجتماعي يرتبط بالعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية.

تلعب التزكية دورا حيويا في بناء جسور التفاهم بين الثقافات والأديان، مما يعزز السلم الاجتماعي في البيئات متعددة الثقافات. في إفريقيا، على سبيل المثال، نجحت الطرق الصوفية المغربية في نشر ثقافة التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والدينية المختلفة. وهذا التأثير ليس ناتجا عن القوة السياسية أو العسكرية، بل من خلال تقديم نموذج أخلاقي يراعي التنوع ويُشجع على التسامح.[3]

تُظهر هذه الرؤية قدرة على مواجهة التحديات الاجتماعية مثل النزاعات العرقية أو التمييز الديني عبر ترسيخ قيم المحبة والإخاء، وهذه الرؤية تشكل أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في العالم العربي والإسلامي وخارجه؛ فالطرق الصوفية "إحدى أهم قواعد بناء المجتمعات الآمنة في نفوسها وفي أهلها وفي سربها، إذ تعمل على تحقيق قيمة العبودية الحقّة والخالصة لله رب العالمين، وتقوم بواجب التبليغ والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، من أجل إشاعة السلم الاجتماعي والأمن الجماعي تحت إشراف شيوخ الطرق الذين يعدون مرجعية محترمة عند الناس من أهل الحي والمنطقة والقرية"[4].

---

[1] مُحَمَّد الحنفي دهاه، التصوف وأهميته في حياة الفرد والمجتمع، دراسات الموقع الرسمي لمؤسسة مُحَمَّد السادس للعلماء الأفارقة، ماي 2021.
على الرابط التالي: https://m-r.pw/kJyT

[2] في السياقات التاريخية، كانت الطرق الصوفية تُمارس دور الوسيط في المجتمعات المحلية، حيث تنشر ثقافة التسامح وتُزيل الفوارق بين الطبقات.

[3] هويدة يوسف مُحَمَّد، التصوف والسلم الاجتماعي في إفريقيا، دراسات الموقع الرسمي لمؤسسة مُحَمَّد السادس للعلماء الأفارقة، أبريل 2019.
على الرابط التالي: https://m-r.pw/Xepo

[4] هويدة يوسف مُحَمَّد، التصوف والسلم الاجتماعي في إفريقيا، نفس المرجع السابق.

إن هذه الرؤية الإحسانية تتحدى النظريات التقليدية التي تركز على الهياكل الاقتصادية أو السياسية كوسائل لتحقيق السلم الاجتماعي، حيث تنطلق من أن الاضطراب في العالم الخارجي ما هو إلا انعكاس للفوضى داخل النفس البشرية؛ ويمكن تفسير هذا التصور بأنه محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال التركيز على القيم الداخلية مثل المحبة والرحمة، والتي تُعتبر أدوات وجودية لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية. فهو بذلك يُقدم نموذجا يتجاوز الجدل التقليدي بين العدالة الاجتماعية والسياسية، ليطرح رؤية روحية ترى أن السلم الاجتماعي ليس مشروعا يُفرض بالقوانين أو السياسات، بل حالة تُبنى من الداخل إلى الخارج، من الباطن لتتجلى في الظاهر؛ هنا يظهر السؤال الوجودي: هل يمكن للعالم المادي، خصوصا في الثقافة الغربية، بتعقيداته الاقتصادية والسياسية، أن يعتنق هذه الرؤية الروحية للسلم دون أن يفقد طبيعته البراغماتية والهوياتية؟

الجواب هو أن التصوف، بما يتسم به من روحانية متسامية وقيم إنسانية سامية، يقدم رؤية فلسفية واجتماعية للسلم تتجاوز الأطر التقليدية. فهو يُعلي من شأن تهذيب النفس وتطهيرها كشرط أساسي لتحقيق التوازن الاجتماعي، متخذًا من المحبة الإلهية منطلقًا لبناء علاقات إنسانية تقوم على التسامح والرحمة، ويُظهر فهمًا عميقًا لطبيعة النزاعات البشرية، إذ يرى أن معظمها ينبع من نزعات الأنانية والصراعات الداخلية، وبالتالي فإن تحقيق السلام الخارجي يبدأ من تحقيق السلام الداخلي. في السياق الأوروبي، نقف عند فرانشيسكو بيراينو Piraino Francesco في دراسته الميدانية ضمن كتابه "التصوف في أوروبا: الإسلام، الروحانيات الباطنية، وحركة العصر الجديد" Le soufisme en Europe. Islam, ésotérisme et New Age, الذي يقدم التصوف بديلًا للأنظمة الاجتماعية التقليدية التي تعتمد على القوانين والمؤسسات وحدها، مُسلطا الضوء على ضرورة بناء السلم الفردي لتحقيق السلم المجتمعي، وهذه الرؤية جعلت الطرق الصوفية، جسرا للتواصل بين الأديان والثقافات، مما ساهم في تقليص الفجوة بين الجماعات المختلفة وتعزيز قيم التفاهم المشترك، في مجتمعات أوروبية بثقافة مركبة[1].

وفق نفس الدراسة، فإن الطرق الصوفية[2] تُعد مثالا حيا لقدرة التصوف على التكيف مع التحديات الحديثة، حيث نجحت في تقديم تجربة روحية تجمع بين الأصالة والتجديد، ويصف فرانشيسكو بيراينو هذا العمل بأنه نموذج لتفاعل التصوف مع القيم الغربية، لا سيما في فرنسا حيث أصبحت مصدرا لإلهام روحي لمريدين من خلفيات ثقافية ودينية متعددة، من خلال أنشطتها الروحية والاجتماعية، مثل تنظيم اللقاءات الصوفية وحلق الذكر، وتسعى بذلك إلى بناء فضاء يتجاوز الحواجز الثقافية، مُعززة بذلك الحوار بين الأديان والتنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، تؤكد الدراسة أن هذه الطرق تنطلق من مفهوم للسلام يتجاوز غياب النزاعات إلى تحقيق الانسجام الداخلي والخارجي، وبرؤيتها الشاملة، تُقدم حلولا للتحديات الاجتماعية من خلال التركيز على العدالة الروحية

[1] Piraino, Francesco, Le soufisme en Europe. Islam, ésotérisme et New Age, Karthala, Paris, 2023,p 178.

[2] ويخص بالذكر الطريقة القادرية البودشيشة، والطريقة الشاذلية، والطريقة النقشبندية

والاجتماعية كوسيلتين لتحقيق السلم المستدام، وهذا المزيج الفريد من الروحانية والعمل الاجتماعي يجعلها نموذجا يُظهر كيف يمكن للتصوف أن يلعب دورا محوريا في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي في عالم تتزايد فيه التوترات والانقسامات.

1.2 السلم الاجتماعي والأمن الإنساني

لا يُمكن فصل السلم الاجتماعي عن مفهوم الأمن الإنساني، الذي يُعرف على أنه التحرر من الخوف والعوز، بما يتجاوز التعريف التقليدي للأمن العسكري أو القومي. ويعتبر الأمن الإنساني البنية الأساسية لتحقيق السلم الاجتماعي، إذ إن الفقر، وانعدام فرص التطور، والحرمان الصحي، والهشاشة الاجتماعية، تعتبر أشكالًا غير مباشرة للعنف، تُهدد استقرار المجتمعات على المدى الطويل. ويُظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 بوضوح أن الأمن الإنساني لا يعني فقط الحماية من النزاعات المسلحة، بل يشمل أيضا تأمين حياة كريمة للجميع[1].

يمثل مفهوم **الأمن الإنساني Human security** تحولا جذريا في الدراسات الأمنية، حيث ينقل التركيز من حماية الدولة وحدودها إلى حماية الأفراد وضمان كرامتهم ورفاههم، وفقا لسابينا ألكاير يركز الأمن الإنساني على معالجة التهديدات متعددة الأبعاد مثل الفقر، والجوع، والعنف، التي تعيق القدرات البشرية على تحقيق حياة كريمة، وتشير الدراسة إلى أن الأمن الإنساني هو أكثر من مجرد حماية؛ إنه تعزيز لفرص التنمية وتمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق إمكاناتهم، ويعكس هذا المفهوم تحولا في الفكر الأمني الذي يدعو الدول والمنظمات الدولية إلى تبني سياسات شاملة تركز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأمن[2].

ويشير إدوارد نيومان في مقالته Critical Human Security Studies إلى أن الأمن الإنساني يعيد صياغة النقاشات الأمنية من خلال التركيز على التهديدات غير العسكرية التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد؛ معتبرا أن مفهوم الأمن الإنساني يعيد تشكيل الدراسات الأمنية التقليدية التي تركز على قوة السلطة السياسية كعنصر مركزي؛ ويعكس هذا التحول تفاعلا مع تغيرات القضايا الكبرى العالمية مثل النزاعات الداخلية والهجرة القسرية، حيث تتطلب هذه التحديات إعادة صياغة للنماذج الأمنية التقليدية لتشمل الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والمقاربات التنموية، وتعزيز السلم الاجتماعي، والجانب القيمي عند الأفراد، وفقا لنيومان، فإن هذا الإطار يفتح أفقا جديدا لفهم العلاقة بين الأمن والتنمية وخدمة الإنسان[3].

---

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report, 1994.

[2] Sabina Alkire, « Human Security, » in The Cambridge Handbook of the Capability Approach, edited by Enrica Chiappero-Martinetti, Mozaffar Qizilbash, and Siddiqur Osmani, Cambridge University Press, Cambridge (2020)

[3] Edward Newman, « Critical Human Security Studies, » Review of International Studies, vol. 36, no. 1, cambridge University Press, Cambridge (2010) : pp.77-94.

ويرتبط الأمن الإنساني ارتباطا وثيقا بالقانون الدولي، حيث يوفر إطارا شاملا للتعامل مع قضايا اللاجئين والمهاجرين؛ لما تلعبه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من دور أساسي في تعزيز الأمن الإنساني، خاصة للفئات الهشة (استلهاما من القانون الدولي الإنساني)، من خلال تحليل السياسات والقوانين المتعلقة بالوافدين؛ فالأمن الإنساني لا يقتصر فقط على الحماية الجسدية، بل يشمل حاجيات الإنسان الأساسية مثل الوصول إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية، ويعكس هذا النهج الدور الحاسم للقانون الدولي في تعزيز العدالة الاجتماعية على مستوى عالمي[1].

ويؤكد ديس غاسبير ضمن كتاب Climate Change, Ethics and Human Security، في الفصل الذي عنونه ب "The Idea of Human Security" كيف أن الأمن الإنساني يمثل إطارا فعالا للتعامل مع التحديات البيئية، ويشير غاسبير إلى أن التغير المناخي يهدد حقوق الإنسان الأساسية مثل الوصول إلى الماء والغذاء والمسكن، مما يجعل من الضروري تبني نهج شامل يعالج التأثيرات البيئية من منظور إنساني، فالأمن الإنساني في نظره يدمج الأخلاقيات البيئية في السياسات الأمنية، مع التركيز على حماية الأفراد من الآثار السلبية للتغير المناخي، يعكس هذا الجانب من جهة أهمية التداخل بين الأمن الإنساني والقضايا البيئية في تعزيز استدامة المجتمعات[2].

وتقوم رؤية ديس غاسبير على أن الأمن الإنساني استراتيجية شاملة للأمن الدولي، ويشير إلى أن المقاربات الأمنية التقليدية غالبا ما تفشل في مواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية، مما يستدعي تطبيق نهج يعتمد على الأمن الإنساني، يعزز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لضمان حماية الأفراد من المخاطر المتزايدة في عصر العولمة؛ فالأمن الإنساني إذن، وسيلة لتحقيق تنمية مستدامة وسلم عالمي[3].

ونشير هنا على سبيل المثال؛ للتوجهات الاستراتيجية المغربية القائمة على تبني سياسات اجتماعية تنموية، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخلق فرص الاستثمار، وتعزيز الاستدامة، مما يجعل الأمن الإنساني، وفق هذا المنظور، رافدا أساسيا لتعزيز السلم الاجتماعي.

يمثل مفهوم الأمن الإنساني، إذن، نقلة نوعية في التفكير الأمني العالمي، حيث يعيد صياغة الأولويات الأمنية لتتركز على حماية الأفراد من التهديدات التي تؤثر مباشرة في حياتهم اليومية، مثل الفقر، والأمراض، والنزاعات المسلحة، والكوارث البيئية؛ فهذا المفهوم ينطلق من أن السلم الاجتماعي لا يمكن تحقيقه دون ضمان أمن الأفراد، مما يعكس تحولا في فهم القضايا الإنسانية والاجتماعية.

---

[1] Ibid.

[2] Des Gasper, « The Idea of Human Security, » in Climate Change, Ethics and Human Security, edited by Karen O'Brien, Asun'ión Lera St. Clair, and Berit Kristoffersen, Cambridge University Press, Cambridge (2010) : pp. 23-46.

[3] Ibid.

ووفق الدراسات، السالف ذكرها، يتطلب تحقيق الأمن الإنساني إدماج حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في السياسات الأمنية، كما أن الأمن الإنساني لا يهدف فقط إلى منع التهديدات المباشرة، بل يتطلب أيضا معالجة الأسباب الجذرية لهذه التهديدات، بمقاربة وقائية من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من التفاوتات الاقتصادية[1].

وعلى الرغم من أهمية الأمن الإنساني كإطار شمولي، فإنه لا يخلو من الانتقادات، خاصة من قبل منظري مفهوم الأمن التقليدي، الذين يرون أن اتساع مفهوم الأمن الإنساني يجعله غامضا ويفتقر إلى وضع أولويات واضحة، مما قد يؤدي إلى صعوبة تطبيقه في الواقع، وصعوبة وضع محددات، لها أثر في تحقيق الأمن الإنساني، كما يتداخل مع فهم الأمن القانوني والأمن السيبيراني والأمن البيئي والتغيرات المناخية، والأمن التنموي وقضايا التنمية المستدامة، مما يتطلب المزيد من البحث والدراسة في ثناياه.

إن الأمن الإنساني والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان يعكسان الحاجة إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية من منظور شامل، ويتطلب تحقيق الأمن الإنساني ضمان الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء، الصحة، والتعليم، وهي أهداف تتماشى بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لأن دمج الأمن الإنساني في استراتيجيات التنمية يعزز من فعالية الجهود الدولية لمكافحة الفقر والتفاوتات. علاوة على ذلك، فإن الأمن الإنساني يدعو إلى التركيز على الأفراد كمحور رئيسي لأي سياسة تنموية، مما يضمن استدامة الاستقرار والرفاه الاجتماعي، وهذه الرؤية تجعل الأمن الإنساني إطارا ضروريا لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحديات العالمية الحديثة[2].

وفي ظل التحديات المعاصرة، أصبح الأمن الإنساني استراتيجية فعالة لمعالجة الأزمات الدولية المعقدة، لما يوليه هذا المفهوم من أهمية بالغة لتعزيز التعاون الدولي وتبني سياسات تدعم التنمية والتربية على السلم، بخلفية قيمية أخلاقية، كوسيلة لتخفيف التوترات والصراعات؛ فبدل التركيز على الحلول العسكرية، وصناعة الأزمات ودعم الانفصال وتغذية بؤر التوتر، يدعو الأمن الإنساني إلى حلول شاملة تعتمد على التنمية، والحوار، وتعزيز التعاون المشترك. وهي الرؤية التي تمثل تحولا في فهم العلاقات الدولية، حيث "لا يمكن تحقيق السلام دون تعزيز الاقتصاد والتنمية والسلم الاجتماعي والعدل والمساواة"[3]، مما يعكس أهمية دمج الأبعاد الإنسانية في النقاشات الأمنية العالمية، وفي تدبير السياسة الدولية، بدل العيش على أوهام القطبيات والمصالح الفردية الضيقة.

---

[1] Sabina Alkire, « Human Security, » in The Cambridge Handbook of the Capability Approach, edited by Enrica Chiappero-Martinetti, Mozaffar Qizilbash, and Siddiqur Osmani, Cambridge University Press, Cambridge (2020) : pp. 32-56.

[2] Alice Edwards and Carla Ferstman (eds.), Human Security and Non-Citizens : Law, Policy and International Affairs, Cambridge University Press, Cambridge (2010) : pp. 80-96

[3] Des Gasper, « The Idea of Human Security, » in Climate Change, Ethics and Human Security, edited by Karen O'Brien, Asun'ión Lera St. Clair, and Berit Kristoffersen, Cambridge University Press, Cambridge (2010) : p 48.

وتبرز هنا إشكالية كيفية تحقيق التوازن بين الأمن الإنساني والسلم الاجتماعي. هل يمكن أن يتحقق السلم الاجتماعي دون إدراك مسببات الفقر والجهل والبطالة كجزء من الأمن الإنساني؟ وهل يتحقق الأمن الإنساني دون فتح ورش تفكير تربوي قيمي تزكوي إحساني يعتبر داعما للسلم الاجتماعي؟

إن الفوضى التي شهدتها بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وسمّاها البعض وقتها "الربيع العربي"، تجيب نتائجها الاجتماعية الكارثية بعد قرابة عقد من اندلاعها، وتقدم نموذجا عمليا لفهم الترابط بين التربية القيمية والأمن الإنساني والسلم الاجتماعي، فغياب القيم يُشكل أكبر تهديد للسلم الاجتماعي، ويصبح هذا السلم الاجتماعي هشا، ومُعرضا للانهيار في أي لحظة، وإذا غابت منظومة القيم الدينية الإحسانية على وجه التحديد، أصبح السلم الاجتماعي أكثر هشاشة، وانهياره يكون أكثر خطورة وتدميرا.

المحور الثاني: أبعاد مفهوم السلم الاجتماعي

إن السلم الاجتماعي، باعتباره أحد الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات وتطورها، يواجه تحديات فكرية متعددة في تحديد معناه ومقوماته، فهذا المفهوم ليس ثابتا أو موحدا، إنما يتأثر بتعدد الثقافات، والاختلافات الفكرية، والمعطيات الاجتماعية والسياسية، ويكمن التحدي في أن السلم الاجتماعي يُفهم بطرق مختلفة تبعا للسياق التاريخي والثقافي، مما يجعل الاتفاق على فهم جامع وشامل أمرا صعب التحقيق.

تكمن إحدى التحديات الفكرية في العلاقة بين السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية؛ من منظور فلسفي، تُعتبر العدالة أحد الشروط الأساسية لتحقيق السلم، إلا أن تعريف العدالة بحد ذاته يثير جدلا واسعا. يرى جون رولز في نظريته "العدالة كإنصاف"[1] أن السلم الاجتماعي يستند إلى توزيع عادل للفرص والموارد، بحيث تُمنح الفئات الأقل حظا امتيازات إضافية لتحقيق التوازن، لكن هذا الطرح يواجه نقدا من قبل منظري الليبرالية الكلاسيكية الذين يعتبرون أن العدالة الاقتصادية يجب أن تُترك لتفاعل السوق الحر، مما يُثير تساؤلا جوهريا: هل يمكن تحقيق السلم الاجتماعي في ظل انعدام التوازن الاقتصادي؟

على المستوى الثقافي، يشكل التنوع تحديا فكريا آخر في تحديد مفهوم السلم الاجتماعي؛ ففي المجتمعات متعددة الثقافات، قد تتباين تصورات السلم بين مختلف الفئات تبعا لتقاليدها وقيمها. هنا نتساءل: كيف يمكن بناء سلم اجتماعي يراعي هذا التنوع دون أن يكون إقصائيا؟ الإجابة تتطلب إعادة تعريف للسلم الاجتماعي، بناء على التنوع والتعددية، بحيث يُصبح عملية تفاوضية تعتمد على الحوار الثقافي والتفاهم المشترك بدلًا من فرض نموذج نمطي واحد يجب أن يتبعه الجميع.

[1] John Rawls, A Theory of Justice, Harvard University Press, Cambridge (1971).

يُعتبر السياق العالمي تحديًا آخر في تحديد مفهوم السلم الاجتماعي، ففي ظل العولمة، أصبحت المجتمعات مرتبطة بعضها ببعض بطرق تجعل من الصعب فصل القضايا المحلية عن التأثيرات الدولية؛ إذ تعيد القوى الاقتصادية التقليدية إنتاج أنماط من الهيمنة فتُهدد الاستقرار الاجتماعي داخل الدول، مما يجعل تحقيق السلم تحديا يتطلب تضافر الجهود المحلية والعالمية، والاستغاثة بمنظومة القيم.

إن تحديد مفهوم السلم الاجتماعي يظل عملية فكرية، تتطلب مقاربات متعددة الأبعاد تجمع بين الفلسفة السياسية، وعلم التربية والتزكية، وعلم الاجتماع، والعلاقات الدولية. ويتطلب إعادة صياغة مستمرة، تواكب الواقع المستجد، وتأخذ في الحسبان السياقات المتغيرة والتحديات الناشئة.

1.2 البناء الاجتماعي للسلم

لا يعتبر السلم الاجتماعي، كما أشرنا سابقا، حالة مستقرة بل بناء اجتماعيا يتطلب تفاعلات مستمرة بين مختلف الفئات داخل المجتمع، ويكمن التحدي في معالجة الفجوة بين القيم العالمية والتنوع الثقافي المحلي.

وفي سياق المجتمعات متعددة الثقافات، قد يُنظر إلى بعض السياسات الرسمية نظرة تهديد للقيم الثقافية الجامعة، من بعض الأقليات، مما يؤدي إلى تصاعد النزاعات، ولتحقيق التوازن، ينبغي للسلم أن يكون عملية تفاوضية تأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي دون المساس بالقيم الأساسية للسلم العالمي، مما يتطلب صياغة سياسات شاملة تراعي الخصوصيات المحلية وتعزز التعاون بين الثقافات المختلفة.

إن السلم الاجتماعي ليس حالة اجتماعية خالية من الصراع، إنه عملية مستمرة تُبنى من خلال تفاعلات معقدة بين البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية، تسعى للتفاعل والتعارف والتآزر والتكافل والتعايش والتفاهم، وهذا البناء يتطلب فهما عميقا لديناميات المجتمعات البشرية التي لا تستجيب بالضرورة لنماذج موحدة، ليصبح البناء الاجتماعي للسلم أداة ضرورية لتحليل كيفية تهيئة الظروف التي تجعل السلام أكثر استدامة وشمولية.

ومع ذلك، فإن هذا البناء يواجه تحديات فكرية متعددة، بعضها يرتبط بالبنية الداخلية للمجتمعات، وبعضها الآخر بتفاعلات العلاقات الدولية وتأثير القوى العالمية.

علاوة على ذلك، فإن التغيرات الديموغرافية داخل المجتمعات تُضيف بُعدا آخر لتعقيد البناء الاجتماعي للسلم، على سبيل المثال، في المجتمعات التي تشهد هجرات واسعة أو تغيرات في التوازن السكاني، يصبح التعايش تحديا أساسيا؛ فبالنظر إلى التصورات السلبية للمهاجرين أو الأقليات التي قد تُفاقم التوترات وتُعيق بناء السلم، يصبح الحوار بين الثقافات وصون حقوق الأقليات أداة

أساسية لتعزيز التفاهم وإعادة بناء الثقة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الحوار يتطلب التزاما من جميع الأطراف، وهو ما قد يكون صعبا في بيئات تتميز بالانقسام الحاد[1].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أهمية إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، الذي صدر سنة 2016، عندما التأم حكماء من أولي بقية، أكثر من ثلاثمائة 300 شخصية من العلماء والمفكرين والمسؤولين، من مختلف المذاهب ومن شتى البلدان، تحت الرعاية السامية لأمير المؤمنين جلالة الملك مُحَمَّد السادس، نصره الله، وبتعاون بين منتدى أبوظبي للسلم ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، واتفقوا على إعلان موحد ينص على حماية الأقليات الدينية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

يستند الإعلان إلى صحيفة المدينة بوصفها أساسا صالحا للمواطنة التعاقدية في المجتمعات الإسلامية، وإطارا مناسبا للدساتير الوطنية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن بين أهم مضامين الإعلان دعوته إلى ضرورة تأسيس تيار مجتمعي عريض لإنصاف الأقليات الدينية في المجتمعات المسلمة ونشر الوعي بحقوقها، وتهييء التربة الفكرية والثقافية والتربوية والإعلامية الحاضنة، وعدم توظيف الدين في تبرير أي نيل من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية.

من زاوية أخرى، يطرح البناء الاجتماعي للسلم قضية تمكين المجتمعات والثقافات المحلية في عملية السلام؛ فعادة ما تفرض القوى الضاغطة الخارجية حلولًا نمطية لتحقيق السلم، لكنها تفشل في كثير من الأحيان، لأنها تتجاهل السياقات المحلية وخصوصياتها.

إن التمكين المحلي يعني استحضار التنوع الثقافي في تصميم وتنفيذ استراتيجيات السلم، وهو ما يُعزز الشعور بصون الخصوصية والمسؤولية الجماعية، وهذا النهج يواجه تحديات خاصة عندما تغيب قوة الدولة الوطنية، أو عندما يتأثر اتخاذ القرار بنخب لا تستوعب أهمية التنوع الثقافي[2].

إضافة إلى ذلك، يُبرز البناء الاجتماعي للسلم أهمية معالجة العوامل النفسية والاجتماعية للنزاعات؛ فالمجتمعات التي تعاني من صدمات الحروب أو النزاعات الطويلة تكون أقل استعدادا لفكرة السلم، حتى لو وُجدت اتفاقيات سياسية تُنهي النزاع. مما يعني ضرورة إيجاد صيغ مبتكرة للتعافي النفسي والاجتماعي، كجزء أساسي من عملية بناء السلم، وهذه البرامج تشمل إعادة دمج الفئات المهمشة، وإحياء قيم التسامح والتعايش من خلال التعليم والثقافة، مما يُساهم في خلق بيئة تُعزز السلم من القاعدة إلى القمة[3].

---

[1] Brendan Howe, « The Social Construction of Peacebuilding, » Peacebuilding Paradigms, Cambridge University Press, 2020.

[2] Oliver Richmond, « Counter-peace : From isolated blockages in peace processes to systemic patterns, » European Journal of Internationa Security, Cambridge University Press, 2020.

[3] Brendan Howe, « The Social Construction of Peacebuilding, » Peacebuilding Paradigms, Cambridge University Press, 2020.

ويتطلب بناء السلم الاجتماعي الوعي بالاختلافات الطبقية ودورها في خلق النزاعات، ولعل التفاوتات الاقتصادية البنيوية تشكل مصدرا للصراع، لأنها تعكس اختلالات هيكلية تجعل من الصعب بناء سلم مستدام.

إن إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية لتصبح أكثر عدالة وشمولية هو عنصر أساسي في البناء الاجتماعي للسلم، وهذا لا يعني فقط تقليص الفجوات الاقتصادية، بل أيضا توفير فرص متكافئة للجميع في التعليم، والرعاية الصحية، والعمل[1].

2.2 تأثير الاقتصاد العالمي

لا يمكن تحقيق **السلم الاجتماعي**، داخل الدول الوطنية، بمعزل عن البنية الاقتصادية العالمية؛ لأن عدالة النظام المالي العالمي من شأنها أن تحد من التفاوتات الاقتصادية داخل الدول وبينها، والعكس من شأنه خلق بيئة خصبة للنزاعات.

ويُعتبر **الاقتصاد العالمي** أحد العوامل الحاسمة في تحقيق **السلم الاجتماعي**، حيث يؤثر بشكل مباشر في استقرار المجتمعات من خلال توفير فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع الموارد بشكل عادل. ويشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة2023 [2] إلى أن التفاوت الاقتصادي بين الدول والمجتمعات يمثل أحد الأسباب الجذرية للنزاعات والتوترات الاجتماعية. لذا، فإن سياسات النمو الاقتصادي المستدام التي تُركز على تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية تُعد أدوات فعّالة لتحقيق السلم الاجتماعي.

يلعب صندوق النقد الدولي دورا حيويا في تجنب الانهيارات الاقتصادية التي قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية كبيرة، ومع ذلك، يثير تساؤلا مهما حول ماهية الاستقرار الذي يعززه الصندوق. يرى **ستجليتز** أن الاستقرار كما تراه المؤسسات المالية غالبا ما يتمحور حول المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل معدلات التضخم والديون السيادية، بينما تُهمل الجوانب القيمية والاجتماعية المرتبطة بالعدالة والتماسك الاجتماعي. هذه المقاربة قد تحقق استقرارا قصير الأمد، لكنها قد تؤدي إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية، حيث يتضرر الأفراد الأكثر ضعفا من سياسات التقشف[3]، هنا يبرز سؤال مهم: هل يمكن اعتبار هذا "الاستقرار المالي" مستداما وخادما للسلم الاجتماعي، إذا كان يؤسس لنمط مالي يتتبع مؤشرات استثمارية لا تعبر حقيقة عن الواقع القيمي والأخلاقي السائد في المجتمعات؟

---

[1] Oliver Richmond, « Counter-peace : From isolated blockages in peace processes to systemic patterns, » European Journal of Internationa Security, Cambridge University Press, 2020

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2023.

Available at : https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

[3] Joseph Stiglitz, Globalization and Its Discontents, W.W. Norton & Company, New York (2002) : pp. 45-78

إن شروط صندوق النقد الدولي، مثل برامج التقويم الهيكلي، تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تحرير الأسواق وتقليل دور الدولة في الاقتصاد. ومع ذلك، فهذه السياسات غالبا ما تُطبق بشكل متسارع، مما يؤدي إلى **صدمات اجتماعية** تهدد **السلم الاجتماعي**[1]. في هذا السياق، تصبح العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي موضوعا يحتاج المزيد من البحث، ويثير عدة أسئلة: هل يمكن تحقيق التنمية المستدامة وإنقاذ بعض الاقتصادات دون المساس بالفئات الأكثر ضعفا؟ أم أن الكفاءة الاقتصادية وفق هذا المنظور تتعارض مع المبادئ الأساسية للسلم الاجتماعي؟ وهل من الواجب أن تسترشد البرامج الإصلاحية بسياسات حماية اجتماعية قوية لضمان عدم تفاقم الفجوات داخل المجتمعات المتضررة؟

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي كأداة للحكامة الاقتصادية العالمية، يواجه تحديات في تحقيق التوازن بين الاستجابة للأزمات الاقتصادية والالتزام بمبادئ السلم الاجتماعي؛ مما يطرح نقاشا جديدا حول تطوير المؤسسة المالية، بعد الدخول في مرحلة جديدة من العولمة، وطرق أبواب طفرات الذكاء الاصطناعي، وظهور تحديات اجتماعية وأخلاقية جديدة[2].

ويلعب **الاقتصاد الاجتماعي التضامني** دورا رئيسيا في تعزيز السلم الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي مثل التفاوتات الاقتصادية والتهميش الاجتماعي. ويشير تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الاجتماعي التضامني، إلى أن هذا النموذج الاقتصادي يشكل وسيلة فعّالة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية من خلال التركيز على تمكين الفئات المهمشة وتحقيق توزيع عادل للموارد. ويساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز قيم التعاون والتضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن للمشاريع التعاونية والاقتصادات المحلية المدعومة من هذا النموذج أن تعزز من فرص العمل والاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية أو المجتمعات المهمشة، مما يقلل من احتمالات النزاعات الداخلية. بالتالي، يرتبط الاقتصاد الاجتماعي التضامني بشكل مباشر بتحقيق السلم الاجتماعي عبر معالجة الأسباب الجذرية للتوترات الاجتماعية والاقتصادية[3]

إن التركيز على الحلول المحلية دون معالجة الجذور الاقتصادية العالمية من أبرز الإشكاليات الفكرية التي تواجه مفهوم السلم الاجتماعي، خصوصا في جانب تحديد المسؤوليات، وتقييم الاستراتيجيات والإصلاحات التي تفرضها بعض المؤسسات المالية

---

[1] John Williamson, The Political Economy of Policy Reform, Institute for International Economics, Washington, D.C. (1994) : p. 67.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر:

Dani Rodrik, The Globalization Paradox: democracy and the Future of the World Economy, Oxford University Press, Oxford (2011).

[3] التقرير السنوية حول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، الإسكوا، 2022.

Available at: https://www.unescwa.org/ar/publications

العالمية، والتي قد لا تتناسب أحيانا مع واقع الدولة والقيم المؤطرة لها، وهو ما ينتج بعض الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وأحيانا هوياتية. لذلك، يجب دمج الإصلاحات الاقتصادية العالمية ضمن استراتيجيات بناء السلم لتحقيق استقرار حقيقي ودائم.

3.2 التحديات البيئية

أصبحت التحديات البيئية، تلعب دورا كبيرا في تحديد معالم السلم الاجتماعي، خصوصا في زمن الصراع على الموارد والحاجة الملحة لها، بسبب تطور الصناعات، وتأثيرها في البيئة، ودق ناقوس خطر الاستنزاف؛ "فقد بلغت البشرية اليوم من التدمير والتخريب للطبيعة ما لم يصله الإنسان طيلة تاريخ وجوده، ولو أن الأمم التي سبقتنا تصرفت على نحو ما نتصرف به اليوم لكنا في خبر كان، ولتعطلت الحياة فوق هذه الأرض"[1]. مما يستوجب الوقوف بمسؤولية وروية على هذا التصرف البشري الذي أفرز ظواهر تغير المناخ، فشكل بذلك تحديا مستداما يهدد استقرار وسلم المجتمعات؛ من ارتفاع درجات الحرارة الذي يؤثر على الزراعة والإنتاج الغذائي إلى زيادة حدة الكوارث الطبيعية؛ فالمناطق التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة أو الموارد الطبيعية هي الأكثر تأثرا، مما يزيد من احتمالية الصراعات داخل هذه المناطق أو مع الدول المجاورة.

وفي دراسة نشرها منتدى أبوظبي للسلم، معنونة ب"الاستخلاف وحماية البيئة" يرى عبد الرحيم السوني، أن حجم التهديد الذي تشكله المسألة البيئية على سلامة الإنسان وأمنه، سواء في الوضعيات العادية أو في حال وقوع كوارث قد تهدد وجوده؛ فالمسألة الأمنية ملازمة للإنسان في معيشه اليومي، باعتبار أن البيئة من المشتركات الحيوية التي يتقاسمها الناس جميعا، ومن ثم كانت فاعلا أساسيا لتحقيق الأمن والسلم بين الأفراد والمجتمعات على حد سواء، إذ إن القضية البيئية تتداخل مع المكون السلمي والأمني إلى حد كبير، على الأقل من جهتين؛ الأولى كون استنزاف الثروات والإفساد الذي يطال المكون البيئي يشكل تهديدا على سلامة الأرض ومن ثم صلاحيتها للحياة وهو ما يشكل خطرا أمنيا على الوجود الإنساني. ثم من جهة ثانية كون الموارد البيئية أصبحت مجالا للتنافس والصراع. من يمتلك أكثر ومن يستغل الثروات أكثر، ولا يخفى ما يؤديه هذا التنافس من صراعات وحروب تضرب مقومات الأمن والسلم الإنسانيين. فنحن نرى كيف أصبح التسابق والتنافس على المقدرات البيئية، كالماء والمعادن وغيرها؛ فالماء لوحده أصبح كفيلا بنشوب حروب بين عدد من الدول، ناهيك عن باقي المقدرات البيئية الأخرى. ومن هنا أصبح محتما علينا أن نجعل من مجالنا البيئي فضاءً للتعايش والتعاون، بدلا من جعله فضاءً للتطاحن والتنازع والاقتتال، وذلك: أولا من خلال المحافظة عليه وحمايته؛ حتى يبقى على حال الوفرة التي يستفيد منها الجميع، ثم ثانيا بتحقيق العدالة في توزيع الثروات والمقدرات، وبذلك يعم السلم بين الناس ونؤسس لمعالم التعايش والوئام الإنسانيين. [2]

يشكل التغير المناخي واحدا من أعظم التحديات التي تواجه السلم الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين، حيث تؤثر التغيرات البيئية بشكل مباشر في حياة الأفراد وحقوقهم الأساسية، يؤدي تغير المناخ إلى نقص الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء، مما يعزز

[1] عبد الرحيم السوني، الاستخلاف وحماية البيئة، مجلة السلم، العدد السابع عشر، أبوظبي، 2022، ص71.

[2] عبد الرحيم السوني، المرجع نفسه.

النزاعات الداخلية ويزيد من موجات الهجرة القسرية، ومعالجة هذه التحديات تتطلب استراتيجيات شاملة تدمج بين حماية البيئة وحقوق الإنسان؛ فبدلا من النظر إلى التغير المناخي كقضية بيئية فقط، يضع السلم الاجتماعي هذه الأزمة في إطارها الإنساني والاجتماعي الأكبر، مما يتطلب سياسات تدعم الفئات الأكثر تضررا، خاصة في البلدان النامية، انطلاقا من مقاربات التعاون الدولي وتبادل المعرفة العلمية، اللذان يشكلان أدوات أساسية للتعامل مع هذه الأزمات بشكل مستدام، مع التركيز على تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية[1].

ومن هنا وجب التأكيد على أن المسألة البيئية لها أهمية كبرى في صياغة مفهوم السلم الاجتماعي، وتشكل أحد أهم عناصره، وقد تكون أحد أهم أركان تحققه؛ فبغياب الموارد البيئية تغيب الحاجيات الأساسية، وبغيابها تحضر النزعات الفردية الطامحة إلى الاحتكار والربح المفرط، وبذلك يتحول المجتمع إلى ساحة معركة البحث عن الحاجيات، ومنه إلى ساحات معارك دموية، والأمثلة كثيرة ومتعددة...

4.2 بناء الثقة

تعد الثقة الاجتماعية عنصرا رئيسيا في تحقيق السلم الاجتماعي، ويرى فرانسيس فوكوياما أن المجتمعات التي تتمتع بمستويات عالية من الثقة بين أفرادها ومؤسساتها تكون أكثر قدرة على تحقيق السلم الاجتماعي والأمن الإنساني والاستقرار، لكن، بناء هذه الثقة في المجتمعات التي تعاني من تاريخ طويل من الاستغلال أو التمييز يتطلب جهدا كبيرا، يتجاوز التغييرات الاقتصادية إلى إصلاحات ثقافية ومؤسسية عميقة[2].

في كتابه Trust : The Social Virtues and the Creation of Prosperity، يقدم فرانسيس فوكوياما فهما جديدا للثقة باعتبارها لبنة أساسية في بناء المجتمعات السلمية والمستقرة، وركيزة لا غنى عنها للسلم الاجتماعي. ويرى فوكوياما أن الثقة ليست مجرد شعور بين الأفراد، بل هي نتاج ثقافي متجذر في القيم الأخلاقية المشتركة التي تشكل العمود الفقري لأي نظام اجتماعي أو سياسي مستقر. وفي إطار العلاقات الدولية، يبرز فوكوياما كيف أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة تتمتع بقدرة أكبر على التكيف مع الأزمات وبناء تحالفات دولية مستدامة، إذ إن الثقة تسمح للأطراف المختلفة بتجاوز الفجوات الثقافية والأيديولوجية لصالح التعاون المشترك.[3]

---

[1] Des Gasper, The Idea of Human Security, in climate change, Ethics and Human Security, edited by Karen O'Brien, Asunciónera St. Clair, and Berit Kri'toffersen, Cambridge University Press, Cambridge (2010) : pp.'23-46.

[2] Francis Fukuyama, Trust : The Social Virtues and the Creation of Prosperity, Free Press, New York (1995), p 25.

[3] Ibid.

وعلى المستوى الداخلي، يرى فوكوياما أن المجتمعات التي تعتمد على الثقة العالية تتميز بنسيج اجتماعي متماسك، حيث تصبح القيم الأخلاقية مثل الصدق والنزاهة أدوات سياسية وأخلاقية تُعزز من شرعية المؤسسات. هذه القيم تجعل من الثقة وسيلة فعالة لتقليل الاحتقانات بين الأفراد والجماعات، مما يُمكّن من تعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي دون الحاجة إلى رقابة صارمة أو قوانين زجرية، ويؤكد فوكوياما أن الثقة ليست فقط قيمة أخلاقية، بل هي مورد اجتماعي–سياسي يدعم مؤسسات الدولة ويعزز من قدرتها على تحقيق التوازن بين السلطة والحرية[1].

أما على المستوى العالمي، فإن الثقة بين الدول تُعتبر عاملا حاسما في بناء نظام دولي قائم على التعاون بدل الصراع، يشير فوكوياما إلى أن القيم الأخلاقية التي تعزز الثقة ليست مقتصرة على الأفراد فقط، ويمكن أن تمتد إلى العلاقات الدولية، حيث تصبح هذه القيم أداة لإرساء قواعد العمل الجماعي في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ، الهجرة، والنزاعات الإقليمية، ومع ذلك، يحذر فوكوياما من أن غياب الثقة بين الدول يؤدي إلى نزاعات طويلة الأمد وسباق تسلح يستهلك الموارد والطاقات.[2]

إذن الثقة عند فوكوياما أداة لتحقيق الاستقرار، وعنصرا بنيويا يحدد مسار التاريخ البشري؛ لأن انعدام الثقة، سواء في العلاقات الاجتماعية أو الدولية، يعكس أزمة أخلاقية وثقافية تفكك أساس النظام الاجتماعي والسياسي. ومن هنا، فإن تعزيز القيم الأخلاقية المشتركة بين الأفراد والدول أصبحت ضرورة استراتيجية لضمان استمرار السلام والازدهار في عالم يزداد تعقيدا.

على سبيل الختم

لا يمكن اختزال **السلم الاجتماعي** في غياب النزاعات أو تحقيق استقرار مؤقت، إنما يتغيا السعي لبناء منظومة متكاملة مستدامة تتجاوز الأبعاد المادية، لتجعل القيم الأخلاقية أولوية قادرة على الحد من مسببات النزاع؛ فالقيم الإنسانية، مثل العدالة والتسامح والتضامن، تشكل عناصر داعمة للسلم، وبنية أساسية تمنحه طابعه الأخلاقي والإنساني. وتلعب التربية، التي تُعنى بتهذيب النفس وتعزيز القيم الأخلاقية، دورا جوهريا في بناء إنسان قادر على تجاوز النزعات الفردية والأنانية، والحد من افتعال الصراعات، والتدبير المعقلن الإحساني الاستخلافي الائتماني للموارد والثروات، مما ينعكس إيجابا على العلاقات الاجتماعية، ويسهم في تعزيز السلم الاجتماعي.

تقدّم التربية الإحسانية رؤية تتأسس على المحبة كمنطلق لإرساء السلم الداخلي، والذي يُعتبر شرطًا ضروريًا للسلم الاجتماعي. ما يجعله أداة فعالة، أثبتت جدارتها، لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على أسس من التضامن والاحترام المتبادل، بعيدا عن المادية الصرفة التي تهيمن على التصورات الحديثة للسلم، وإن وجدت في بعض المظاهر فهي أصوات نشاز لا تعبر عن واقع وحقيقة النظر الإحساني.

[1] Ibid.

[2] Ibid.

إن العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن الإنساني لهما أهمية كبرى في تحقيق السلم الاجتماعي، لكنهما لا يملكان فاعلية استدامة هذا السلم، دون إطار قيمي وأخلاقي يعزز من شرعيتهما؛ فالعدالة الاجتماعية، بما تتضمنه من توزيع منصف للموارد وتقليص الفجوات، تُعتبر شرطا مهما لتحقيق الاستقرار، لكن غياب البعد الأخلاقي يجعلها عرضة للتشويه. أما الأمن الإنساني، فيُعنى بتحرير الإنسان من الخوف والعوز، ويُكمل الأبعاد المادية للسلم، لكنه يحتاج إلى قيم روحية تدعم احترام الآخر وحقه في الكرامة.

على المستوى الدولي، أيضا تتطلب مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية إدماج القيم الأخلاقية في صياغة الحلول؛ لأن استنزاف الموارد بفردانية متوحشة، يؤدي إلى ندرتها وبالتالي إلى تفاقم النزاعات، مما يجعل السلم الاجتماعي، من هذا المنطلق في حاجة للتوسل برؤية شاملة تتعامل مع هذه القضايا من منظور أخلاقي وإنساني. بذلك، تصبح العدالة البيئية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من مشروع السلم، لكنها تظل غير مكتملة دون تعزيز القيم التي تحث على التوازن واحترام التنوع.

إن القيم الأخلاقية والتربية الإحسانية هي العنصر الحاسم الذي يمنح السلم الاجتماعي عمقه واستدامته. وعندما تتكامل هذه القيم مع العناصر الأخرى كالأمن الإنساني والعدالة الاجتماعية، يمكن للسلم المستدام أن يكون قابلا للتحقق ويعيد آنذاك صياغة العلاقة بين الأفراد والمجتمعات، وبين الإنسان والطبيعة، بعيدًا عن التصورات الاختزالية التي تفصل بين الأخلاقي والمادي. بهذا، يصبح السلم الاجتماعي مشروعا إنسانيا متكاملا يعيد الاعتبار للأبعاد الروحية والقيمية في صياغة مستقبل أكثر استقرارا وتنمية.